الاجتماع التاسع لكبار المانحين يهدف إلى مواصلة بحث آخر مستجدات الوفاء بالتعهدات

المعتوق : نصف الشعب السوري أجبر على مغادرة منازلهم

المعتوق متحدثا

■ على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار فإن عمليات القتل اليومي مازالت مستمرة

قال رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الدكتور عبدالله المعتوق إن الاجتماع التاسع لكبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا المنعقد في الكويت يهدف إلى مواصلة بحث آخر مستجدات الوفاء بالتعهدات خلال المؤتمر الدولي الرابع للمانحين الذي عقد في لندن فبراير الماضي.

وأضاف المعتوق الذي يشغل أيضا منصب المستشار في الديوان الأميري - في كلمة ألقاها اليوم الاثنين في افتتاح الاجتماع ان تعهدات مؤتمر المانحين الرابع بلغت 10 مليارات دولار ويهدف هذا الاجتماع إلى بحث الاحتياجات الإنسانية في سوريا والعمل على تفعيل خطط الاستجابة وتعبئة الموارد وحشد الطاقات للعام الحالي.

وأوضح أن هذا الاجتماع «يعقد بعد اسابيع قليلة من متابعتنا للاهوال والمشاهد المؤسفة من القتل اليومي للاطفال والنساء والتجمعات المدنية والتدمير المتواصل للابنية السكنية والمشافي والبنى التحتية والمنشآت المدنية والمرافق الحيوية في شرق مدينة حلب».

وذكر ان النازحين السوريين شرق حلب يفتقرون إلى الاحتياجات الاساسية من الماوى والغذاء والدواء والوقود ووسائل التدفئة في ظل قسوة الأجواء المناخية التي تجتاح المنطقة خصوصا ان من بينهم مئات الجرحى والمصابين الذين يحتاجون إلى رعاية صحية فضلا عن الأطفال والنساء وكبار السن.

وبين انه على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار فان عمليات القتل اليومي ما زالت مستمرة ومعاقبة مئات الآلاف من المدنيين بالحصار او التهجير القسري وهناك استهداف ممنهج بفعل الهجمات المستمرة للبنية التحتية والخدمات الأساسية.

ولفت المعتوق إلى انه وفقا لأرقام وإحصاءات الأمم المتحدة فقد أجبرت تلك الممارسات الجائرة نصف الشعب السوري على مغادرة منازلهم ونزوح 6 ملايين و500 الف شخص إلى الداخل مما جعل سوريا تشكل أكبر أزمة نزوح على الصعيد العالمي.

وأشار إلى ان هناك الملايين من الأطفال والشباب والنساء لم يعد يشغلهم سوى الصراع و13 مليونا و500 الف شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية وأكثر من 12 مليونا و800 الف شخص بحاجة إلى مساعدات طبية وأكثر من 4 ملايين شخص بحاجة إلى مأوى وقرابة 4 ملايين شخص بحاجة إلى احتياجات اساسية فورية وهناك ثلث الأطفال في سن المدارس لا يذهبون للدراسة وثلث المدارس خارج نطاق الخدمة.

من جانبه قال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد سليمان الجارالله في كلمة مماثلة إن الاجتماع يعقد في ظل استمرار الكارثة الإنسانية غير المسبوقة بتبعاتها الحاصدة لأرواح الأشقاء المدمرة لبقايا وطنهم المحطمة لمستقبل أجيالهم والمشتتة لأوصال أسرهم.

وأضاف الجارالله أن من حصدت الكارثة أرواحهم تجاوز ال400 الف نسمة وشردت أكثر من 11 مليون لاجئ ونازح مما يزيد من مسؤوليات المجتمع الدولي حيث قدرت أعداد من هم بحاجة ماسة الى المساعدات الإنسانية بما يزيد على 13 مليون شخص.

وأوضح أن هذه الأرقام بدلالاتها الكبيرة ومؤشراتها الخطيرة التي يقف المجتمع الدولي بكل مؤسساته ومنها مجلس الأمن عاجزا عن إيجاد حل ينهيها «مما يتطلب منا جميعا سرعة العمل في بذل المزيد من الجهود الإنسانية الهادفة إلى تخفيف معاناة الأشقاء السوريين».

وذكر أن هذه الأزمة تستدعي وحدة المجتمع الدولي للعمل على الوصول إلى حل سياسي ينهي هذه الكارثة ويحقن دماء الأشقاء ويعيد للعالم أمنه واستقراره.

وبين أن مدينة حلب السورية شهدت أخيرا أحد ابشع فصول الكارثة الإنسانية الممتدة في سوريا واستشعارا لفداحة تلك المأساة ومن منطلق تحمل مسؤولياتها الإنسانية تحركت الكويت على المستويين العربي والإسلامي لتسليط الضوء على اعمال الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أشقاؤنا السوريون في مدينة حلب وبقية المدن السورية.

وأشار إلى انه على الصعيد العربي دعت دولة الكويت إلى عقد دورة لبحث التطورات المأساوية التي تعيشها مدينة حلب كما دعت الكويت منظمة التعاون الإسلامي إلى عقد دورة طارئة لمناقشة المعاناة الإنسانية في تلك المدينة.

وقال إن تلك الاجتماعات تبنت عددا من القرارات والأفكار التي تقدمت بها الكويت والتي تهدف إلى تكثيف الاتصالات مع مختلف الأطراف المعنية في مقدمتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحثها على اتخاذ مواقف من شانها تحقيق وقف كامل لإطلاق النار.

وأضاف الجارالله أن الكويت تبنت أيضا البدء في عملية سياسية تفضي إلى حل شامل للأزمة السورية وفق بيان جنيف الأول عام 2012 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار رقم 2254.

وأوضح انه «ليس أمامنا تجاه استفحال هذه الكارثة إلا الإصرار على بذل المزيد من المساعي الإنسانية للتخفيف من معاناة المنكوبين والمتضررين من أبناء الشعب السوري الشقيق».

وأعرب عن عميق اعتزاز وتقدير الكويت للدور المهم والمضني الذي تبذله حكومات وشعوب الدول المجاورة المستضيفة للاجئين السوريين منذ بداية الأزمة وكذلك التضحيات المبذولة في هذا السياق من قبل منتسبي المنظمات الدولية الإنسانية العاملة في سوريا والدور المجاور.

وذكر الجارالله أن الكويت سددت كامل التزاماتها في عام 2016 عبر المنظمات الدولية المعنية العاملة وجار حاليا الترتيب السداد حصتها لهذا العام ويأتي ذلك من منطلق حرص البلاد على استمرار تدفق دعمها الإنساني لأبناء الشعب السوري الشقيق والإيفاء بما تعهدت به خلال المؤتمر الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنسانية في سوريا ودول الأقليم المجاورة.

من ناحيته قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية السفير الدكتور أحمد بن محمد المريخي إن دولة الكويت اضطلعت بدور قيادي مثابر لتصعيد الحوار الإنساني حول الأزمة السورية على المستوى الدولي.

ولفت المريخي في هذا الشان إلى استضافة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا علاوة على مشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع في (لندن) إلى جانب بريطانيا والمانيا والنرويج والأمم المتحدة.

وأشاد بدور دولة الكويت الكبير في استضافة اجتماعات مجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا للدورة التاسعة على التوالي والتي تسهم في متابعة التعهدات التي تقدمت بها الدول في مؤتمر المانحين للاستجابة للأزمة السورية. وذكر أن الاحتياجات الإنسانية العالمية سنة 2017 ستبلغ نحو 222 مليار دولار أمريكي لحوالي 6ر128 مليون شخص حول العالم مما يتطلب من الدول والجهات المانحة أن تكون أكثر سخاء في التعاطي مع هذه الأوضاع الإنسانية الكارثية الماسة.

وعلى صعيد الاحتياجات الإنسانية في سوريا أفاد «بأننا مازلنا أمام كارثة إنسانية شاملة والأرقام تجسد حجم هذه المأساة حيث إن الاحتياجات الإنسانية للاستجابة للأزمة تبلغ حوالي 3ر2 مليار دولار أمريكي تم 9ر4 مليار دولار لتغطية خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين لعام 2017».

وبين أن التحديات لا تزال مستمرة لإيجاد موارد مالية كافية للاستجابة لهذه الأزمة والدور الذي تقوم به الدول المضيفة لمساعدة المتضررين من هذه الأزمة وتوفير لهم ملاذ آمن هو دور جبار رغم أنها لا تزال تحت ضغط هائل وبحاجة لمزيد من العون والدعم من المجتمع الدولي.

ولفت المريخي إلى أن التعهدات من قبل الجهات المانحة الستة الماضية بلغت ما قيمته 19ر3 مليار دولار والمطلوبة لخطة الاستجابة الإنسانية لسوريا في 2016.

جانب من المؤتمر

■ النازحون السوريون شرق حلب يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية من المأوى والغذاء والدواء

بدوره أشاد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشراكات الإنسانية مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى السفير رشيد خالكيوف بدور الكويت في استضافة الاجتماع التاسع لمجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا.

ونوه خالكيوف بدور الكويت حكومة وشعبا في المجال الإنساني «حيث وصل ترتيب الكويت الثاني على مستوى العالم من حيث المساعدات الإنسانية».

وأعرب عن الشكر الجزيل للدول الأعضاء على التزامها وتعاملها مع الأزمة السورية مثنيا على الدور الذي يقوم به المتطوعون في مجال العمل الإنساني في سوريا خلال السنوات الست الماضية منذ بدء الأزمة السورية.

وقال إن العمل الإنساني وحده في سوريا لا يحل الأزمة في ذلك البلد بل يجب أيضا العمل على حل سياسي لهذه الأزمة ووقف إطلاق النار «ونتمنى نحن في منظمة الأمم المتحدة أن يتم العمل على وقف إطلاق النار كل ونطالب بالسماح بدخول المساعدات إلى حلب لمساعدة النازحين والمحتاجين».

ودعا أطراف الصراع في سوريا إلى الالتزام بالقوانين الدولية لإيجاد حل للأزمة السورية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والمحاصرين مشيرا إلى أن منظمات حقوق الإنسان سجلت منذ بدء الصراع استهداف نحو 360 مستشفى ومقتل 700 شخص من العاملين في مجال العمل الإنساني.

وذكر خالكيوف انه خلال عام 2017 فإن 13 مليون شخص هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية و 800 الف شخص هم في حالة خطيرة بسبب نقص الغذاء والماء.

ويعقد الاجتماع التنسيقي لمجموعة كبار المانحين ليوم واحد في الكويت بمشاركة عدد من ممثلي الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر وممثلي البنك الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية.

ولم تغفل الكويت عن تقديم الاحتياجات الانسانية للمتضررين من أبناء الشعب السوري حيث استضافت منذ عام 2013 ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين على التوالي تخطت التبرعات المعلنة خلالها سبعة مليارات دولار أمريكي.

وأسهمت تلك التعهدات بوضع أسس بعيدة المدى للدعم الدولي الإنساني لهذه الأزمة ومهدت الطريق لانعقاد مؤتمر المانحين في لندن برئاسة مشتركة بين الكويت وبريطانيا وبلغ مجموع مساهمات الكويت في المؤتمرات الأربعة 6ر1 مليار دولار.

■ خالد الجارالله : أعداد من حصدت الكارثة أرواحهم تجاوز الـ400 ألف نسمة

■ الأزمة تستدعي وحدة المجتمع الدولي للعمل على الوصول إلى حل سياسي ينهي هذه الكارثة

■ الكويت سددت كامل التزاماتها في عام 2016 وجار حاليا الترتيب لسداد حصتها لهذا العام

■ المريخي : الكويت اضطلعت بدور قيادي مثابر لتصعيد الحوار الإنساني حول الأزمة السورية على المستوى الدولي

أكد أن الوضع الإنساني مأساوي والأرقام التي ذكرت خلال الاجتماع مخيفة جداً

نائب وزير الخارجية : نتعامل مع المنظمات الدولية لإيصال المساعدات للشعب السوري

■ هناك جهود تبذل ومحاولات ووقف لإطلاق النار إلا أنه هش إلى الآن

■ نأمل في أن تثمر المباحثات المقبلة في «أستانة» إلى حل إيجابي للأزمة

الجار الله متحدثا اثناء المؤتمر

قال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله إن الكويت تتعامل مع المنظمات الدولية التي تتولى إيصال المساعدات للشعب السوري المنكوب وتنفذ التزاماتها التي سبق أن أعلنتها في المؤتمرات الدولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا.

وأضاف الجارالله في تصريحات للصحافيين امس على هامش حضوره الاجتماع التنسيقي التاسع لمجموعة كبار المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا أن دولة الكويت ترتب مع تلك المنظمات الدولية الإنسانية العاملة في سوريا بشان إيصال تلك المساعدات.

وأوضح أن أغلب الدول التي سبق أن أعلنت عن التزامات وتعهدات للشعب السوري تتعامل مع تلك المنظمات الدولية لإيصال التزاماتها ومساعداتها.

وأكد أن الوضع الإنساني في سوريا مأساوي والأرقام التي ذكرت خلال الاجتماع مخيفة جدا وتدل على حجم المعاناة التي يتعرض لها الأشقاء السوريون "وللأسف لا نرى مؤشرات إيجابية لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية".

ولفت إلى أن هناك جهودا تبذل ومحاولات ووقفا لإطلاق النار "إلا انه هش إلى الآن لكن يبقى الأمل أن يثبت هذا الوقف لإطلاق النار".

وأعرب الجارالله عن الأمل في أن تثمر المباحثات المقبلة في (أستانة) عاصمة كازاخستان إلى حل إيجابي للأزمة السورية وأن تشكل مقدمة للوصول إلى حل نهائي لهذه المأساة الانسانية المتواصلة في سوريا.

ويعقد الاجتماع التنسيقي ليوم واحد بمشاركة عدد من ممثلي الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر وممثلي البنك الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية.

ويهدف هذا الاجتماع الدوري إلى مواصلة بحث الأوضاع والمستجدات الإنسانية في سورية والعمل على تفعيل خطط الاستجابة وتعبئة الموارد وحشد الطاقات لاسيما بعد المؤتمر الدولي الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا الذي عقد في لندن فبراير الماضي وبلغ إجمالي التعهدات خلاله أكثر من 10 مليارات دولار.

ولم تغفل الكويت عن تقديم الاحتياجات الانسانية للمتضررين من أبناء الشعب السوري حيث استضافت منذ عام 2013 ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين على التوالي تخطت التبرعات المعلنة خلالها سبعة مليارات دولار أمريكي.

وأسهمت تلك التعهدات بوضع أسس بعيدة المدى للدعم الدولي الإنساني لهذه الأزمة ومهدت الطريق لانعقاد مؤتمر المانحين في لندن برئاسة مشتركة بين الكويت وبريطانيا وبلغ مجموع مساهمات الكويت في المؤتمرات الأربعة 6ر1 مليار دولار.

التقى ممثلي الرياضات الجوية والتراث البحري

فواز الخالد يتابع استعدادات اللجنة الأمنية لاحتفالات الأحمدي بالأعياد

جانب من الاجتماع

تراس محافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد امس اجتماع اللجنة الامنية لاحتفالات المحافظة بالاعياد الوطنية 2017 واطلع على اخر استعدادات القطاعات الامنية المختلفة بالمحافظة لاحتفالات هذا العام ، وحث اعضاءها على انتهاج افضل السبل حرصا على سلامة المواطنين والمقيمين ، وتامين تحركاتهم من والى مواقع الاحتفالات بسهولة ويسر ، وبذل المزيد من الجهد لتحقيق أجواء احتفالية ، من شانها إسعاد اهالي الاحمدي.

وخلال الاجتماع التنسيقي الذي ضم اللواء ابراهيم الطراح الوكيل المساعد لشؤون الامن العام والعميد عبد الله سفاح الملا مدير عام مديرية محافظة الاحمدي وقيادات القطاعات الامنية المختلفة بالمحافظة اكد الخالد ان الاحتفالات الوطنية مناسبة عزيزة على كل مواطن وفرصة مواتية لإزكاء القيم الوطنية في نفوس الابناء ، مثمنا دور وجهود القائمين على الشان الأمني منوها بالتعاون البناء والجهود والمتابعة الحثيثة للجنة الدائمة للاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية التي يترأسها وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح

وعلى صعيد متصل التقى الخالد مقرر لجنة الرياضات الكويتية الجوية الكابتن فواز العنزي واعضاء اللجنة الكابتن محمد بورحمة والكابتن طالب العطار والكابتن خالد العجمي لبحث المشاركة الفاعلة للفريق في احتفالات محافظة الاحمدي بالاعياد الوطنية 2017 بدءا من احتفالية رفع العلم التي تقرر اقامتها يوم 29 يناير الجاري ، وفي ذات السياق التقى المحافظ ، الباحثين في التراث البحري الكويتي نواف العصفور وحامد السيار مؤكدا ان احياء تراث الاباء والاجداد في مختلف المجالات والمحافظة عليه ركيزة اساسية لفعاليات وانشطة محافظة الاحمدي.